السياحة الإيكولوجية في الجزائر
قراءة في الإمكانيات الكامنة والفرص المستقبلية
Ecotourism in Algeria
Read about the potential and future opportunities

العربي فاروق
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية – جامعة الجزائر 3
Farouklarbi123@gmail.com

تاريخ الاستلام: 18 /2010/04 تاريخ القبول: 13 /2010/06

ملخص:

أرسى حقل التنمية المستدامة تطوّرات جديدة في ثمانينات القرن الماضي، ليفرز مصطلح السياحة الإيكولوجية الذي جمع بين عنصري السياحة والبيئة, وهذا ما ألقى على عاتق البشرية مسؤولية الحفاظ على البيئة واستدامتها.

وتعد الجزائر من الدول التي تمتلك مؤهلات تسمح لها ببناء مشاريع تنموية في مجال السياحة البيئية لما تتوفر عليه من مناطق وأقطاب سياحية بيئية هائلة ومتميزة، لذا ستبث ورقتنا البحثية في حدود و آفاق تفعيل السياحة الايكولوجية في الجزائر في ظلّ تحديات الاستدامة، وذلك من خلال التركيز على المستوى المؤسساتي الرسمي وكذا على مستوى الحس المدني.

الكلمات المفتاحية:

- السياحة الإيكولوجية، التنمية المستدامة، الجزائر

Abstract:

The field of sustainable development established new evolution in the 1980s, creating the term ecotourism, which combined the elements of tourism and the environment. This placed on humanity the responsibility of preserving and sustaining the environment.

Algeria is one of the countries that possess the qualifications that allow it to build development projects in the field of ecotourism due to its enormous and distinct ecotourism regions and poles. Therefore, our research paper will examine the limits and prospects of activating ecotourism in Algeria in light of the challenges of sustainability, by focusing on The official institutional level, as well as the level of civic sense.

Keywords:

Ecotourism, sustainable development, Algeria

***المؤلف المرسل**

مقدمة

منذ ثمانينات القرن المنصرم ظهر مصطلح السياحة الإيكولوجية فجاء ليرسي تطوّرات جديدة, و ليثري حقل التنمية المستدامة, وفي نفس الوقت ليجمع بين منظومتين حيويتين و هما السياحة والبيئة, وليضع الأفراد والمجتمعات أمام مسؤوليات مستقبلية جديدة تتعلق بالحفاظ على البيئة واستدامتها والتمتع بذات البيئة في آن واحد.

ولعلّ تزايد النشاط السياحي في المعمورة قاطبة قد أدّى الى تزايد التهديدات البيئية مما استدعى التفكير إلى عقلنة و ترشيد السياحة و جعلها صديقة و في تناغم en communion مع البيئة والإسهام في حفظ توازنها و توازن منظوماتها الفرعية أو التحتية الثلاثsub- organismes والمتمثلة في المنظومات الإيكولوجية و المناخية و البيولوجية.

ولعلّ الجزائر تعد من الدول المعنية - وبامتياز – بمجال السياحة البيئية لما تتوفر عليه من مناطق وأقطاب سياحية بيئية جاذبة pôles attractifs للسياحة الداخلية و كذا الخارجية, وهي مناطق متنوعة و متعددة قياساً لتنوع و تعدد المناخات و التضاريس.

ولكن معاينة سريعة لواقع السياحة البيئية في الجزائر تتضح من خلالها أن ثمة هناك إشكالية تطرح بصددها و ذلك على مستويين, المستوى الأول وهو المستوى المؤسساتي الرسمي والمستوى الثاني هو المستوى المدني أو الحس المدني.

فعلى المستوى المؤسساتي وعلى الرغم من وجود مؤسسات عليا (وزارات) تعتني بالشأن السياحي والبيئي و تقرّ بحيوية مسألة السياحة البيئية إلا أن تفعيل الإجراءات و الأليات يسير عكس منحى الخطابات, ونفس الصورة أو الصدى يّستشّف على المستوى غير الرسمي (أو المجتمع المدني) فباستثناء بعض الجمعيات المهتمة و الناشطة في مجال البيئة يبقى اهتماماً معزولاً طالما أنه لا يشمل شرائح واسعة من المجتمع, وقسْ على ذلك ضعف إن لم نقل انعدام التعاطي الإعلامي مع هكذا مواضيع و حتى التعاطي الحزبي و هلّم جرًا.

انطلاقا مما سبق نحاول الإحاطة بالإشكالية التالية:

. ما هي حدود و آفاق تفعيل السياحة الايكولوجية في الجزائر في ظلّ تحديات الاستدامة؟

. هل ثمة إمكانية و سبل لنشر ثقافة سياحية بيئية و توسيع دائرتها بالجزائر؟

محاولة منا الإجابة على الإشكالية الآنفة الذكر نقترح تصميما هيكليا لهذه الورقة كما يلي:

مقدمة:

المحور الأول: مدخل مفاهيمي للسياحة البيئية.

المحور الثاني: واقع السياحة البيئية في الجزائر و إمكانياتها الكامنة.

المحور الثالث: آفاق السياحة البيئية في الجزائر: ضرورات التفعيل و التعبئة.

خاتمة و توصيات.

المحور الأوّل: الإطار المفاهيمي للسياحة البيئية.

إن مصطلح السياحة البيئية يقترن بعائلة واسعة من المصطلحات و المفاهيم على غرار التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر والأمن البيئي وغيرها من المصطلحات ولعل مفهوم التنمية المستدامة هو القاطرة التي جرّت غيرها من المصطلحات المستحدثة في حقل "فكر الاستدامة" كونها أول الأدبيات التي عبرت عن رؤية جديدة للموارد و الإنسان.

التنمية المستدامة: Sustainable Devlopment

ظهر هذا المصطلح عام 1987 خلال صدور ما يسمى تقرير بورتنلاند بعنوان: مستقبلنا المشترك Our Common Future وهو تقرير صادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة, برئاسة وزراء النرويج السابقة جروها لم برونتلاند والتي ترأست منظمة الصحة العالمية.

وقد عّرفت بكونها: " التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجيات المجتمع الراهنة دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاته." "[1]وهي تلك التنمية التي تلبي حاجيات الأجيال الحالية دون الإخلال بالقدرة على تلبية حاجات الأجيال القادمة"[2]

---

[1]_ تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية مستقبلنا المشترك منشورات الأمم المتحدة التقرير النهائي.1987

[2]_ حسونه عبد الغني, الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة, أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق تخصص قانون الأعمال, كلية الحقوق الجزائر 2012,ص.23.

وفي تعريف آخر للتنمية المستدامة: "هي تلك التنمية التي تقتضي تأمين الحاجات الأساسية للأفراد وتوسيع الفرص أمام المجتمع لإرضاء طموحهم إلى حياة أفضل، ونشر القيم التي تشجع أنماطًا استهلاكية ضمن حدود الإمكانات البيئية التي يتطلع المجتمع إلى تحقيقها بشكل معقول."[3]

يحدد هذا التعريف الإطار العام للتنمية المستدامة ومتطلبها الأساسي وهي تحقيق حاجات الأجيال دون استنزاف للموارد أو مساس بالبيئة.

ونظرًا لتعدد التعاريف فقد تضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية إلى تصنيف تعريفات التنمية المستدامة إلى مجموعات مضامينية وهي[4]

أ-اقتصاديا: بالنسبة للدولة المتقدمة فالتنمية المستدامة تعني إجراء خفض في استهلاك الطاقة و الموارد، أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني التوظيف العقلاني للمارد من أجل رفع مستوى المعيشة و الحدّ من الفقر وحماية البيئة.

ب- اجتماعيا: تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصّحية والتعليمية خاصة في الأرياف

ج- على الصعيد البيئي: فهي تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية.

نجد من جانب آخر أن البعد البيئي هو بعد أساسي للتنمية المستدامة, تركز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة تقول بأن استنزاف الموارد الطبيعية (التي تعتبر ضرورة لأي نشاط زراعي أو صناعي) سيكون له أثر ضار على التنمية والاقتصاد بشكل عام لهذا فإن أول بند في مفهوم التنمية المستدامة هو محاولة الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي أي عدم استنزاف الموارد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي.

---

[3] ــ المنظمة العربية للتنمية الإدارية" التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية "جامعة الدول العربية المؤتمر العربي الرابع للإدارة البيئية 2004,ص,68.

[4] ــ حسونة عبد الغني, مرجع سابق , ص25

-لهذا يمكن القول بأن البعد البيئي هو الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية وهو العمود الفقري للتنمية المستدامة حيث أن كل تحركاتنا وبصورة رئيسية تركز على كمية ونوعية المصادر الطبيعية وعامل الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة لذلك نحن بحاجة إلى معرفة علمية لإدارة المصادر الطبيعية للسنوات القادمة من أجل تقليل الضغوط على النظام البيئي.

قبل الاستقرار على مصطلح التنمية المستدامة مرّ هذا الأخير على محطات تاريخية هامة لربما أولها كان سنة 1970 عندما صدر تقرير عن نادي روما المعنون: حدود النمو Limets of Growth، وبعدها أصدر الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة تقريرًا بعنوان الاستراتيجية العالمية للحفاظ على الطبيعة عام 1980 الذي اعتبر دفعا فكريًا وكجسر رابط بين الاقتصاد والبيئة.

وقبل ذلك كان قد ظهر مفهوم التنمية الملائمة للبيئة خلال مؤتمر ستوكهولم عام 1972 في إطار مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة (UNEP) حيث استحدث ذلك المصطلح من قبل كل من إنياسي ساك Iniacisash وموريس سترونجMoriceStrong وعلى الرغم من الضرورة التاريخية يبقى من الصعب بلورة تعريف مقبول لدى الجميع حول التنمية المستدامة لتضارب المنظومات والقيم وحتى الأيديولوجيات و الانتساب الجغرافي.

إن مفهوم التنمية المستدامة لا يزال يعتريه الغموض ومازال النقاش قائم حوله, ويبقى أيضًا مجهولا لدى كثيرين فخلال سنة 1998 وجد بعض الباحثين أن حوالي 76% من العينة المستجوبة لم يطلعوا على مفهوم التنمية المستدامة.[5]

لكن ما لبث أن انتشر هذا المفهوم بعد قمة ريو 1992 حول الأرض وكذا الأجندة 21 ثم مؤتمر ستوكهولم إلى قمة جوهانزبورغ 2002 وكيوتو وأخذ أبعادا كبيرة بفضل الثورة الرقمية والتكنولوجية, حيث أضحى يتضمن مؤشرات ومعايير ومقاييس كمية لا يسعنا المقام لذكرها.

---

[5] ـــ صالح عمر فلاحي, " التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال في الشمال و اتساع الفقر في الجنوب ", مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير, (جامعة فرحات عباس سطيف) العدد 03,2004,ص6.

- **الأمن البيئي** هو الآخر من مصطلح العائلة الكبرى للتنمية المستدامة ويعني "إعادة تأهيل وتجديد البيئة المستنزفة ومعالجة المخاطر البيولوجية التي يمكن أن تقود إلى تدهور المجتمع وموارده, كما أن الأمن البيئي يقتضي المحافظة على المحيط الفيزيائي للمجتمع وتلبية احتياجاته دون التأثير على المخزون الطبيعي." [6]

- **الاقتصاد الأخضر:** اتسعت رقعة اللون الأخضر لتشمل جميع مفردات الاقتصاد فهناك الاقتصاد الأخضر فيه سلع و منتجات خضراء وله حسابات قومية خضراء Green National Accounts مثل الدخل الأخضر Income Green، الميزانية الخضراء Green budget وميزان مدفوعات أخضر Green balance of payment وحتى بنوك خضراء Green Banks وجاءت عبارة الأخضر لتربط بين الاقتصاد و البيئة بما فيها من موارد كالمياه والغابات والنفط والمعادن والهواء... إلخ.[7]

كما أن الاقتصاد الأخضر مفهوم حديث بات يطرح معادلة جديدة في مقاربة أساليب النمو الاقتصادي, وطرق الإدارة الأسلم للبيئة وللإنسان, حيث يكفل مواجهة مخاطر الأمن الغذائي والمائي وقيادة النمو الاقتصادي والتكيف مع تغير المناخ, لا سيما أن التحول باتجاه الاقتصاد الأخضر يدفع بعجلة التنمية و التنافسية الاقتصادية ويؤدي إلى تنوع مصادر الدخل الوطني وتحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي وكذا الاستدامة البيئية.

مفهوم السياحة: Tourisme استعمل من طرف الأمم المتحدة للدلالة على: " مجموع الأفراد المسافرين خارج أوطانهم لمدة 24 ساعة كحدّ أدنى, كما انه يشير إلى السياحة الداخلية أيضًا أي تنقل الأفراد نحو مقاصد طبيعية أو أثرية وغيرها, والمقطع من كلمة Tour --Tourisme صارت شهيرة في بريطانيا العظمة منذ القرن 19 عندما انتشرت الرحلات الكبرى عبر المناطيد بأوروبا Grand Tour Of Europe.[8]

---

[6] _ نادية محمد صالح الإدارة البيئية القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية, 2005, ص, 244.

[7] _ هاشم مرزوك الشمري, حميد عبيد الزبيدي و إبراهيم الجوراني, الاقتصاد الأخضر, مسار جديد في التنمية المستدامة, عمان دار الإمام للنشر و التوزيع, ط1, 2016,ص.109.

[8] _ http:// Fr.Wikipedia.org / wiki/ Tourism.

حسب المنظمة العالمية للسياحة تجاوزت عائدات السياحة العالمية سنة 2010 مبلغ 919 مليار دولار أو ما يعادل 693 مليار أورو بذلك فهي تأتي في المرتبة الثالثة في قطاع التجارة العالمية.[9]

السياحة البيئية: أو الايكولوجية فعرفتها المنظمة العالمية للسياحة على أنها ذلك النشاط الإنساني المرتبط أو المتفاعل مع الطبيعة ومناظرها والثقافة المتواجدة فيها، وعرفتها في موضع آخر على أنها: السياحة المستدامة .[10]

مصطلح السياحة البيئية حديث النشأة جاء إثر المؤتمرات العالمية البيئية المنعقدة منذ 1972 لكن برز أكثر عام 1992 على هامش قمة الأرض بالبرازيل والأجندة رقم 21. وأصبحت تتداول عدة مصطلحات للدلالة عليها كالسياحة الخضراء, السياحة الطبيعية, السياحة الأيكولوجية, السياحة المستدامة, السياحة المتوازنة.

على عكس ما يذهب إليه غالبية الباحثين, يذهب فريق آخر إلى أن السياحة البيئية قيمية وتعود إلى الى قبل التسعينات وبالضبط إلى سنة 1936 في بريطانيا من خلال هيئة حماية المحيط, ثم المخطط السياحي البيئي عام 1949 الذي وضعته الحكومة البريطانية آنذاك ثم تطورت الفكرة في إطار التنظيم الدولي أي المنظمات الدولية.[11]

- السياحة الإيكولوجية هي نوع من التمازج والتداخل Mixiture بين البيئة الطبيعية Environmental Natural والبيئة البشرية Human environmental.

والسياحة البيئية هي تلك النشاطات و الأعمال التي تهدف إلى استثمار وعي السياح وتأثيراتهم في المقاصد أو المناطق السياحية الطبيعية, وهي نقطة التلاقي بين الزوار والمناطق

---

[9] _ Ibid

[10] _ Akroum EL Hadi, perspectives de développement eco touristique au parc national DIELKALA, thèse de magistère en aménagement urbain, faculté de science de la terre, université BADJI MOKHTAR ,ANNABA, 2014,P,20.

[11] _ Brayan H. Farrell and Robert W .Maclellan, Annale Of Tourism research, vol 14,usa 1987,p,106.

المضيفة لهم بما يؤدي إلى حماية ودعم فرص الاستثمار السياحي الطبيعي والاستدامة السياحية ترتكز على ثلاثة عناصر أساسية.[12]

* الاستدامة الاقتصادية Economic Sustainability: وتتضمن مرافق الاستقبال المتواجدة في الأماكن الطبيعية.

* الاستدامة الاجتماعية والثقافية Socio cultural Sustainability: وتعني إبراز الوعي و الجانب السلوكي لفعل الإنسان كونه الأداة الفاعلة في إحداث التغيرات السليمة و الإيجابية في البيئة.

* الاستدامة البيئية Environmental Sustainability: حماية وحفظ مجموعة العناصر و الأنظمة الحيوية التي تقدمها الطبيعة مثل مناطق الجذب الطبيعي، ومن التحديات التي تواجهها السياحة الايكولوجية:[13]

- الاستنزاف المفرط للمياه.
- الاستغلال البيئي لمناطق الجذب الطبيعي.
- ارتفاع نسب و معدلات الضوضاء ورمي النفايات المنزلية و الصناعية.

ومن ثم كان من الضروري تبني بعض المبادئ والسلوكات بغرض تحقيق التوازن بين رغبات و نشاطات السياح وحماية الموارد البيئية الاقتصادية والاجتماعية ومن ضمنها: [14]

- ضرورة توفر معلومات شاملة عن المواقع السياحية وإعطاء الإرشادات الضرورية حول كيفية التعامل مع هذه المواقع.
- تقديم الحوافز لممارسة نشاط السياحة و السفر بصورة منتظمة
- الاتفاق على مجموعة من المعايير لقياس النمو المستدام في قطاع السياحة
- الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات السياحية في حماية السياح والبنى التحتية للمناطق السياحية الطبيعية.

---

12 ـــ نفس المرجع السابق, ص , 127.

13 ـــ سالم حميد سالم وطارف سلمان, العلاقة التفاعلية بين السياحة والبيئة المستدامة, مجلة السوق وحماية المستهلك, العدد 22, بغداد:2009,ص 85.

14 ـــ هاشم مرزوك الشمري و آخرون, مرجع سابق, ص 129

- تشجيع البحث و التطوير R-D في مجال السياحة المستدامة.

- ضرورة سنّ قوانين و ضوابط تضمن السيطرة على أعداد الوافدين وتأمينهم بالخدمات والمعلومات وتوفير الأمن للأفراد والحماية للبيئة.

- إيجاد إدارة سلمية للموارد الطبيعية والبشرية في مناطق الجذب السياحي يمكنها أن تحافظ على تلك المكتنزات للأجيال القادمة من خلال عناصر و أعوان مؤهلين.

بعد استعراضنا لهذا المدخل النظري نحاول إلقاء الضوء على ظاهرة السياحة البيئية في الجزائر من خلال المحور الموالي.

المحور الثاني: واقع السياحة البيئية في الجزائر و امكانياتها الكامنة

تتمتع الجزائر بتنوع طبيعي هائل ومناطق سياحية جذّابة على امتداد رقعتها الجغرافية, وكذا على امتداد الفصول السنوية, وهو تنوع طبيعي وتضاريسي يُتيح فُرصًا كبيرة لدفع حركة تنموية اقتصادية, وكذا حركة تنموية مستديمة من خلال السياحة الطبيعية.

تتميز الجزائر بتنوع كبير للتضاريس, والمناظر والمواقع الطبيعية, وهذه الأخيرة غنية جدًا من أطلس تلّي يمتد على طول الشريط الساحلي يتجاوز (1200 كم) إلى هضاب عليا فالأطلس الصحراوي, ثم الصحراء الكبرى التي تمتد على أكثر من 2 مليون كم^2, وكل قسم جغرافي مذكور آنفا يحتوي على عدد كبير من الفضاءات التضاريسية الطبيعية النباتية المائية الغابية والجبلية والرملية والصحراوية والمناطق الجافة والمناطق الرطبة (السبخات), وبتعدد هذه الأقاليم الطبيعية تتعدد الأقاليم المناخية, من مناخ متوسطي ممطر بالشمال ومعتدل, إلى مناخ صحراوي جاف في أقصى الجنوب, يتوسّطهما مناخ الأطلس الصحراوي الجاف إلى ممطر فصليًا.[15]

تتمتع الجزائر بمناخ معتدل متنوع في أقاليمه, كما أن، معدلات الإشعاع الشمسي تتجاوز 3000 ساعة كمعدل سنوي, ما يشجع على السياحة الطبيعية, ضف إلى ذلك تنوع المقاصد أو المناطق الطبيعية, من سواحل و شواطئ وسهول ومناطق تلية وجبلية وصحراوية وغابية, هذا التنوع أيضًا تتنوع معه أصناف السياحة من سياحة ثقافية، أركيولوجية أثرية،

---

[15] _ Le Future d'un monde sans pétrole : les opposrtunités L'Algérie , sous la direction, de CHEMS EDDINE CHITOUR , Alger : ENAG,212,p p, 415-416.

سياحة الأعمال, السياحة الحموية، السياحة الصيدية (البحرية والبرية)، السياحة الثقافية, الدينية والجوارية وسياحة الدورات Le Tourisme de Circuits وكذا السياحة الرياضية وهناك من المناطق لم تكتشف بعد (Vierge).ومع كل هذه الإمكانيات الطبيعية السياحية، إلا أن المرافق الفندقية تبقى ضئيلة جدًا وأحيانًا لا تستجيب للطلب الداخلي, حيث لا تتعدى القدرات الفندقية بالجزائر ككل 90000 سرير فقط.[16]

فيما يتعلق بالسياحة البيئية في الجزائر يبدو وأن الظاهرة لم تتبلور ولم تنضج بعد, وذلك لحداثتها من جهة, ومن جهة أخرى نظرًا لكون الحس البيئي خافت جدًا حسب اعتقادنا على المستويين الجماهيري والرسمي, فيما عدا نشاط بعض الجمعيات البيئية.

وعلى الرغم من ذلك فقد تطور مسار التشريع الجزائري مرحليًا ليعطي الأهمية للبيئة وللسياحة البيئية - وإن مجازًا – من خلال التشريعات المتعاقبة التي سُنت حيث حاولت هذه التشريعات منح الحماية القانونية للبيئة وللمواقع الطبيعية, وذلك تبعًا لتطور التشريعات الدولية وكذا تبعًا لعضوية الجزائر في عدد من العهود و المواثيق والمنظمات الدولية المتخصصة في المجال البيئي.

قام المشرع الجزائري بحصر مدلول البيئة ضمن العناصر الطبيعية, وهذا في إطار ضبط المفاهيم الخاصة بقانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة, حيث جاء في القانون (03-10) المؤرخ في 19 جويلية 2003 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في مادته رقم 4 الفقرة رقم 07, الصادر في الجريدة الرسمية العدد 43 أن البيئة تتكون من الموارد الطبيعية الحيوية واللاحيوية, وأشكال التفاعل بين هذه الموارد وكذا بين الأماكن.

المواقع والمعالم الطبيعية, ثم جاء القانون (29-90) المعدل والمتمم المتعلق بالتهيئة والتعمير والذي يهدف من خلاله المشرّع إلى تنظيم النشاط العمراني والبيئة, ثم تلاه القانون (04-98).

[16] _ Akroum EL Hadi, perspectives de développement eco touristique au parc national DIELKALA, thèse de magistère en aménagement urbain, faculté de science de la terre, université BADJI MOKHTAR ,ANNABA, 2014,P,28.

المتعلق بحماية التراث الثقافي, والذي يهدف إلى حماية التراث المادي واللامادي للنشاط الإنساني, ثم توسع المشرّع الجزائري, أكثر فأكثر في مدلول البيئة والتنمية المستدامة بإضافة العناصر الاصطناعية (المنشآت والبنى التحتية) وعلاقتها بالبيئة في القانون (03-10) المادة 07 ومن ثم شكلت هذه الترسانة القانونية إطارًا مرجعيًا لحماية البيئة.[17]

إن المشكلات البيئية هي مشكلتين بالأساس, أولهما التلوث وثانيهما الاستنزاف, وهم مصدرا التهديد البيئي في كل الدول حسب اتفاق المختصين, والجزائر تعدّ معنية هي أيضًا بهذه الإشكالية البيئية ولاسيما عندما يتعلق الأمر بالسياحة البيئية التي نوعًا من الإهمال بالرغم – كما أسلفنا – من الإمكانات التي تحوزها تضاريسيًا ومناخيًا, وبالرغم أيضا من التشريعات القانونية, التي تفتقد حسب اعتقادنا إلى نوع من التفعيل الميداني.

إن الاستنزاف والتلوث يأتي من خلال الاستغلال غير الراشد, أو بصورة لا تتناسب والطبيعة سواء المياه, الهواء أو الغطاء النباتي والغابي وحتى التربة, مما يؤدي إلى تدهور في هذه الموارد وحتى المتجددة منها, وكذا الانتقاص من صلاحيتها.[18]

ويبدو أن المواقع السياحية الجزائرية الطبيعية على وجه الخصوص, إما البعض منها غير مكتشفة أو غير مؤهلة, وإما مواقع أخرى مكتظة وتعرف توافدًا كبيرًا قد يؤثر على توازنها الايكولوجي, لاسيما في غياب الحس البيئي وحتى إلى غياب القوانين الرادعة, وأيضا لغياب العنصر العلمي أو الجهات المختصة في القياس* البيئي, أي قياس مدى تأثر المواقع بالتلوث أو الاستنزاف أو الإهدار للموارد.

وهناك ما يسمى بالتهديدات الأمنية البيئية والتي حددها ليزليسكلير Leslie Sklair في بعض المحددات من ضمنها ما أسماه النزعة المحلية Localization حيث تتعلق هذه "النزعة المحلية" بتحديد المنشأ الأصلي للتهديد البيئي, كإشارة غير مباشرة إلى كونها قاعدة التحليل

---

[17] ـــ حسونه عبد الغني, الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة, أطروحة دكتوراه جامعة محمد خيضر, بسكرة, كلية الحقوق, 2013, ص ص 14-15.

[18] ـــ رمضان محمد مقلد وآخرون, اقتصادات الموارد البيئية, الإسكندرية: الدار الجامعية 2000, ص 73.

الجوهرية, إذ أن التلوث البيئي, أو تقلص الغطاء النباتي هو ذو طابع محلي ومسؤول عنه الأنشطة الإنسانية المحلية.[19]

من هذا المنطلق فإن التلوث وتدهور Dégradation بعض المناطق الطبيعية في الجزائر لا تخرج عن مسؤولية القاطنين (المحليين), أو كذلك الزائرين أو السيّاح الوافدين إلى مناطق الجذب السياحي Pôles Touristiques Attractives على غرار المنطقة التي ينعقد فيها هذا الملتقى (ولاية البويرة و تعدد وجهاتها الطبيعية و السياحية), وقس على ذلك عشرات إن لم نقل مئات المناطق التي تفتقر إلى الحماية البيئية على امتداد الرقعة الجغرافية للجزائر.

إن السياحة أضحت من القطاعات الاقتصادية الأكثر نموًا * في العقود الأخيرة, وهو ما من شانه دعم الاقتصادات الوطنية, لكن هذا النمو غالبا ما يجلب معه آثار سلبية على الأنساق البيئية Effets nuisibles sur les ecosysteme وهي أنساق تهالك مرحليا بفعل التوافد المكثف لعدد السياح إلى المناطق الطبيعية, وعلى غرار العديد من الدول, فإن الجزائر تجد نفسها مهددة بيئيًا بفعل الاستغلال العشوائي والفوضوى للمقاصد أو المناطق الطبيعية.

ويبدو ان الجزائر لا زالت بعيدة عما تشهده دول العالم وحتى دول الجوار (تونس والمغرب) من تثمين القطاع السياحي لاسيما في مجاله الطبيعي الخالص (أي الطبيعي) على الرغم من الفرص والإمكانات الكامنة التي تمتلكها بلادنا، فإن السياحة لا تدر إلا القليل من العائدات لاسيما من العملة الصعبة.

إن السياحة الخضراء تعد نوعا هاما من أنواع الأنشطة التجارية و الاستثمارية عالية الربحية, ومن المتوقع أن تنموا أكثر فأكثر، فهي تعد من أهم قطاعات التجارة العالمية حاليًا, فالسياحة من منظور اقتصادي هي قطاع إنتاجي يؤدي دورًا مهمًا في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات، ومصدرًا للعملات الأجنبية, وفرصة لتشغيل الأيدي العاملة, وهدفا لتحقيق برامج التنمية وإن تطبيق مفهوم الاستدامة السياحية يعتمد على ثلاث جوانب:[20]

---

[19]_ عامر مصباح, الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية: مناقشة النماذج النظرية, القاهرة- الجزائر: دار الكتاب الحديث, 2015, ص.368.

[20]_ هاشم مزروك على الشمري وآخرون, مرجع سابق, ص126

-1- العائد المادي لأصحاب المشاريع السياحية.

-2- البعد الاجتماعي: تكون المؤسسات هي جزء من المجتمع المحلي وعليها الاستفادة من الخبرات والكفاءات المحلية.

-3- البعد البيئي: على اعتبار أن المؤسسات هي جزء من البيئة، وبالتالي يجب عليها المحافظة على الموارد الطبيعية من ماء وطاقة ونبات, و إحياء الطبيعة لدرء أي خطر من مشاكل التلوث و التدهور البيئي.

يقوم المنتوج السياحي أيضا على الثروات غير مادية مثل المناخ المعتدل، تشجيع زيارة المعالم الأثرية والتاريخية والدينية, ومناطق الجذب الطبيعي كالشلالات والينابيع، وتزداد الاهتمامات بالجانب البيئي والسياحي باعتماد استراتيجية التميّز، التي تؤكد على خلق قيمة فردية بأقل كلفة ممكنة، لتحقيق الأهداف الاقتصادية في المحافظة على البيئة واستثمار الطبيعة, لتقديم منتجات سياحية مستديمة بما يخدم الاقتصاد من جهة والسائح والحركة والحركة السياحية من جهة أخرى, والحرص على سلامة البيئة.[21]

يذهب العديد من الخبراء إلى أن الجزائر بإمكانها إعطاء دفع قوي لعجلة التنمية الاقتصادية من خلال القطاع السياحي, وحتى بإمكان هذا الأخير تعويض الطفرة النفطية خصوصًا مه تهاوي أسعارها إلى مستويات دُنيا أثرت بشكل كبير على الخزينة العمومية. الأكثر من ذلك فإن البعض يذهب إلى أن النفط الجزائري على وشك النضوب و الزوال في آفاق سنوات 2025 و 2030, وحتى الطلب العالمي مرشح للانخفاض نظرًا لاستخدام الدول لبدائل طاقوية كالطاقات المتجددة وهو ما سيؤثر كذلك على أسعار البترول مستقبلا.[22]

ومن منطلق "ربّ ضارة نافعة" فقد تكون أزمة النفط الأزمة التي تلد همّة البحث والاستثمار في البدائل الأخرى و على رأسها القطاع السياحي, فدول الجوار مثل تونس تستقطب عائدات سنوية مهمة تجاوزت مثلا 3 مليار دولار سنويًا (إلا في قطاع السياحة الساحلية

---

[21] ـــ زياد الروابطة, السياحة البيئية: الأسس والمقومات, ط1,عمان: دار زمزم للنشر, 2008,ص19.

[22] _ Oil and gas journal " estination of oil and gas in Algéria ", (USA: penwell Houston,2010) p, 07.

الصيفية, قبل الأزمة الأمنية) وشتان بين إمكانيات الجزائر وعمقها التضاريسي مقارنة بدول الجوار كتونس و المغرب.

المحور الثالث: آفاق السياحة البيئية في الجزائر: ضرورات التفعيل و التعبئة.

من الضروري أن يصل المجتمع الجزائري حكامًا و محكومين Gouverneurs et gouvernés إلى حالة إدراك une prise de conscience لواقع اقتصادنا المبني على الريع البترولي المتآكل و الناضب مستقبلا و البحث عن تفعيل البدائل المستقبلية, ومن ضمنها السياحة البيئية التي لا تحتاج إلى استثمارات عينية أي مالية كبيرة بقدر ما تحتاج إلى تنظيم محكم و توعية اجتماعية.

فالجزائر و بكل إمكاناتها الطبيعية لا تستقبل سوى نسبة 1% من التوافد السياحي عبر المتوسط.[23] كما أنها تبقى أقل تنافسية أو حتى بعيدة عن التنافسية في هذا القطاع مقارنة بدول الجوار كتونس و المغرب.

وفيما يلي جدول يظهر تطور التوافد السياحي في الجزائر تونس والمغرب من سنة 1995 إلى سنة 2010.

Pays	1995	2000	2005	2006	2010
Tunisie	4120	5058	6378	6500	10000
Maroc	260	2602	5843	6000	10000
Algérie	519	866	1443	1640	/
Source : Ministère de Tourisme SDAT.2009 (unité : mille)					

يُظهر الجدول الفرق الشاسع بيم كل من تونس المغرب مقارنة مع الجزائر, حيث وصل التوافد في كلا البلدين مثلا عام 2006 إلى أكثر من 6 ملايين سائح, بينما لم يتعدى 1.6

---

23 ــ حمدي باشا رابح, التنمية السياحية بالجزائر: الواقع و الطموح مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة, جامعة الجزائر, العدد 12, 2005,ص 169.(نقلا عن جريدة الشعب 1998/05/10)

مليون سائح للجزائر, وحتى التوقعات التي كانت عام2010 تظهر أن البلدين المجاورين سيصلان عتبة 10 ملايين سائح بالنظر إلى استثمارها فب القطاع السياحي بدرجة كبيرة خلال العقد الماضي.

إن لغة الأرقام تظهر مدى الإهمال الذي يعانيه قطاع السياحة في بلادنا، فبعث الاستثمار في القطاع السياحي يستند إلى الترويج له في الخارج – وحتى الداخل – سواء لجلب السياح الأجنبي الذي يتوفر على الخبرة في هذا النشاط, وهو الأمر الذي يعدّ من بين عوامل الضعف ونقص مردودية القطاع السياحي في بلادنا, بالنظر لما تبذله الدول الأخرى في هذا المجال, ففي مؤتمر برلين للسياحة مثلا الذي انعقد في النصف الأول من عام 1998 كانت مساحة الجناح الجزائري لا تتجاوز 36 مترًا مربعا و عدد أفراد الوفد ثلاثة أشخاص, في حين كان الوفد المصري يقوده وزير القطاع رفقة 250 فردًا, ويمتد جناح العرض السياحي على مساحة 700 متر مربع.[24]

في الوقت الذي وصلت فيه تونس والمغرب إلى الإسهام في رفع نسبة السفر إلى 9% في القارة الإفريقية, يبقى قطاع السياحة ضعيف بالجزائر ولم يسهم إلا بنحو 1% من الناتج الوطني الإجمالي حسب المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي.[25] الأمر الذي يتطلب جهود إصلاحية في شقها التنظيمي التشريعي و الاستثماري أي ترقية البنى التحتية و مرافق الاستقبال, وبرامج الترويج و تحسين التسيير Management وكذا التسويق Marketing.

في الجانب البيئي لا يمكن إنكار المجهودات التي تقوم بها الجزائر في الحفاظ على البيئة في السنوات الأخيرة سواء من حيث التشريع وحتى من حيث التمويل, إذ تنفق الجزائر حوالي 3 دولار للهكتار فيما يتعلق بتهيئة الأقاليم و حفظ البيئة مقارنة بـ: 3.9 دولار/ هكتار لبلجيكا و 0.3 دولار للكاميرون و 0.76 دولار لكوت ديفوار و 0.07 دولار للغابون و 1.38 دولار للمغرب و 11.5 دولار لتونس و 34.33 دولار للمجر و السويد و 25.11 دولار لفرنسا و 25.60 دولار للولايات

---

[24] ــ نفس المرجع, ص 170-171

[25] ــ إحصائيات منشورات وزارة التهيئة العمرانية و البيئة و الإقليم لسنة 2003, " إجراءات الحماية ة الاستعمال المستدام للبيئة في الجزائر" الجزء الرابع, 2003, ص, 06.

المتحدة الأمريكية، وحوالي 15 دولار للهكتار بالنسبة إلى قطر.[26] ويبدو أن القيمة المخصصة معتبرة قياسًا لمساحة الجزائر, على الرغم من الفرق بين ما تنفقه الجزائر على حماية البيئة مع دول الاسكندينافية، أو الدول الغربية، ولكن يعد معدلًا مقبولًا قياسًا مع دول إفريقيا و العالم الثالث عمومًا. وفي الجانب التشريعي* عرف هذا الأخير تطورا ملحوظا منذ سنة 2003، من خلال القوانين الثلاثة (المذكورة في المحور السابق) ما قد يعطي دفعة للسياحة البيئية بالجزائر، ولكن يبدو أن مشكل التشريع في الجزائر غالبًا ما يقابله عدم التفعيل الميداني، وغياب تجسيد للإدارة السياسية وحتى المجتمعية.

كما أن هناك مشروع طموح بالنسبة للسياحة المستدامة وهو استراتيجية تطوير والتهيئة السياحية SDAT حتى آفاق 2025، حيث وضعت هذه الاستراتيجية لتحقيق أهداف مرحلية، ابتداءً من عام 2009 وصولًا إلى الهدف المستقبلي آفاق 2025 كمرحلة نهائية لنقل السياحة كقطاع فاعل في التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة.[27]

وكما أسلفنا فإن قضية التنمية المستدامة عمومًا والتنمية السياحية البيئية خصوصًا, ليست قضية مؤسسات دولة فحسب, وإنما هي ضمن القضايا المركزية للمجتمعات الشيء الذي يقضي إدماج insertion الفعاليات الاجتماعية في هذا المجال.

فمن المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة، مبدأ الاحتياط أي التوقع المستقبلي لاحتمالات الحماية من مختلف الأضرار، بالإضافة إلى مبدأ المشاركة, أي مشاركة الجميع في تحقيق التنمية المستدامة من مؤسسات رسمية وغير رسمية، ومن ثم لا بد من تظافر الجهود الرسمية والجمعوية (المجتمع المدني) من أجل الوصول إلى سياحة بيئية سليمة، أي التمتع بالسياحة من جهة وضمان العوائد والمنافع لسكان مناطق الجذب السياحي، مع ضمان حماية البيئة السياحية من الضرر والتلف.[28]

---

[26] _ AkroumELhedi, opuit, p p 26-27.

[27] _ Brayan H.Farell and Robert W.Mclellan, " Tourism and physical environment, opcit, p05.

[28] _ بالتصرف عن: أحمد مالحة: الرهانات البيئية في الجزائر: مطبعة النجاح,2000, ص ص,106-108

أنظر أيضًا: سلطان الرفاعي, التلوث البيئي, الأسباب, الأخطار والحلول, عمان: دار أسامة للنشر,209, ص 178-180.

وتقتضي مسألة السياحة البيئية في الجزائر مزيدًا من التوعية و التحسين أي تظافر جهود عديد الأطراف (مؤسسات دولة, إعلام, مدارس، جامعات، مجتمع مدني) في خلق الوعي البيئي Enviromentalawarness وسلوك بيئي Enviromentalbehavior سليم.

فكثافة السياح على بعض المواقع Tourisme de masse من شأنه إلحاق أضرار بليغة بالمقاصد السياحية الطبيعية وحتى بالتوازن البيئي و الأنساق البيئيةEcosystèmes.

إن الوصول إلى غايات السياحة المستدامة يتطلب –حسب اعتقادنا- جملة من الخطوات وهي: 1- إجراءات وقائية تحسيسية 2- إجراءات إدارية ميدانية 3- إجراءات ردعية.

أولًا: من حيث الإجراءات الوقائية: تلعب قوى المجتمع المدني ولاسيما الإعلام دورًا هامًا في المجتمعات الصناعية لتوعية جموع المواطنين بأهمية البيئة, وهو المتغير شبه الغائب في الإعلام الجزائري.

إن للإعلام البيئي دورًا حيويًا إذ انه يستثمر في طاقاته ووسائله المخاطبة اتجاه الجماهير وكذا البرامج الصحفية والمقالات, لنشر الوعي البيئي, وإدراك مدى أهمية الحماية البيئة في استدامة الموارد و استدامة الاقتصاد وكذا الصحة العمومية وغيرها من المسائل المرتبطة به.[29]

كما يقع ضمن الإجراءات الوقائية والتحسيسية الملتقيات الوطنية في الشأن البيئي والتنمية المستدامة, وكذا الندوات الجامعية, والبرامج التربوية والتعليمية، زيادة على تشجيع المبادرات الجمعوية، وتكريم الشخصيات والمؤسسات والأفراد المساهمين في خلق وإشاعة ونشر الوعي البيئي, والترقية السياحية, على غرار ما يجري في المجتمعات المتقدمة.

ثانيًا: الإجراءات الإدارية القانونية:

إن جميع دول العالم تقريبًا تهتم بالإدارة البيئية بوصفها الوسيلة الصحيحة المناسبة لتصحيح الوضع فيما يتعلق بعلاقة الموارد والبيئة مع الإنسان، مما يستدعي وضع مقاييس تشريعية للإدارة البيئية، حيث تحول استخدام هذه المقاييس إلى شرط مهم في التعامل بين

---

[29]_ مطانيوس محول, عدنان غانم, نظم الإدارة البيئة و دورها في التنمية المستدامة, مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية, المجلد 25,العدد 02, 2009, ص 35.

الشركات والهيئات و المنظمات, وصولًا إلى تطبيق نظم الغدارة البيئية (EMS) كالتشريعات ومعايير الجودو وهي إحدى السياسات التي يمكنها تعزيز التنمية المستدامة.[30]

وهناك من الباحثين من ينادي بما يسمى التأمينات و التعويضات البيئية وحتى الضريبة على نظافة البيئة كما هو جاري في المجتمعات المتقدمة، كنوع من الإدماج الفعلي للأفراد والمؤسسات في قضايا البيئة وحتى في التضامن البيئي العبر القومي و تعويضات الدول فيما بينها عن الأخطار البيئية أي بين المتضررين و المتسببين.[(31)]

لا بد من أن تحرص الجهات الوصيّة على إنشاء صناديق التأمين و التعويضات عن أضرار البيئة وفرصها على المؤسسات الخاصة و العمومية وعلى الأشخاص, كمورد مالي يساهم في حماية البيئة وكإجراء تحسيسي في آن واحد على أهمية الأفراد والجماعات والمؤسسات لكونهم العنصر الفاعل في البيئة.[31]

زيادةً على الإدارة البيئية وفرض الجباية والتأمينالبيئي, بالإمكان أن تنهج الجهات المسؤولة الحد من رخص الاستغلال الغابي أو الساحلي* وكذا الاستغلال المفرط للمياه على غرار شركات تعبئة المياه المعدنية, وتقييد رُخص حفر الآبار, وتقييد الصيد الفوضوي, ومنع مزاولة النشاطات الصناعية الملوثة في المناطق الطبيعية وجعلها مناطق محمية.

ثالثًا: الإجراءات الردعية:

ومن ضمنها سحب تراخيص الاستغلال أو منعها على الإطلاق إن تطلب الأمر، كما أن بعض التشريعات في الدول الأوروبية وحتى بعض دول عالم الجنوب تذهب إلى حد تجريم التلويث البيئي أو الاستنزاف البيئي, بمعنى تُرتَّب أحكام جزائية (وحتى جنائية في أستراليا) في حق الأشخاص و المؤسسات الذين يلحقون أضرارًا بالبيئة و بالمتنزهات السياحية الطبيعية.

---

[30] _ (T) Jean Marc la veille, droit international de l'environnement, Paris : Edition Ellipses,1998 , p 139.

أنظر أيضًا: نبيلة إسماعيل أرسلان, التأمين ضدّ أخطار التلوث, الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة 2007, ص ص 27-28.

[31] ـــ محمد إبراهيم محمد شرف, المشكلات البيئية المعاصرة, القاهرة: دار المعارف 2008,ص,195 وما يليها.

وأخيرًا يقتضي البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة تثبيت النمو السكاني, وحسن توزيعه, حيث أن النمو المستمر والمتزايد لعدد السكان يحدث ضغوطًا شديدة على استخدام الموارد وبالمقابل تزايد إنتاج النفايات السائلة والغازية والصلبة وهو ما يزيد المسألة البيئية تعقيدًا.[32] إن العلاقة الوجهة والسلمية بين الإنسان والبيئة لا تقتضي المواجهة و إنما تقتضي المصالحة والتوافق بين الإنسان وبيئته.

إن ضمان تنمية مستدامة في بعدها الاجتماعي الاقتصادي و البيئي ترتكز على الجمع بين الجانب التحسيسي التوعوي والقانوني والردعي, وهذه القاعدة لا تخرج أيضا عن ضمان سياحة مستدامة.

وبدورنا نقترح جملة من التوصيات في سياق السياحة البيئية في الجزائر:

* تحسيس الساكنة بالمناطق الطبيعية السياحية بدورهم الأساسي في حماية تلك المناطق مع الاستفادة من الإيرادات المالية (التوازن الاقتصادي-البيئي)
* تكوين الإطارات والمسيرين السياحيين المختصين في السياحة البيئية وأعوان السياحة.
* ضرورة تسويق مؤسسات الدولة (وزارة السياحة ووزارة البيئة) و الوكالات السياحية الخاصة للسياحة البيئية لجلب السياحة الداخلية والخارجية.
* تطوير برامج تعليمية وتربوية تتناول قضايا البيئة والتنمية المستدامة.
* تطوير ترسانة قانونية رادعة لكل أشكال المخالفات البيئية.
* فرض الجباية وضرائب في قانون المالية.
* تشجيع وتكريم (المادي و المعنوي) للإعلام البيئي السياحي وتشجيع الملتقيات والأبحاث.

---

[32] ــ أنظر: زين الدين عبد المقصود, قضايا بيئية معاصرة, المواجهة و المصالحة بين الانسان وبيئته, ط2,الكويت: دار البحوث,1998.

الخاتمة:

يبدو مما سبق أن للجزائر إمكانات هائلة في القطاع السياحي بإمكانها أن تسهم في التنمية الاقتصادية الوطنية وكذا في التنمية المستدامة, لكنها تبقى إمكانات كامنة تنتظر التفعيل و التجسيد.

إن قطاع السياحة يطرح نفسه كبديل و بإلحاح في ظل انهيار أسعار النفط ولكن ومع ذلك تقتضي الضرورة البيئية الرشادة و العقلانية في استثمار الطبيعة و ويبقى افضل استثمار مستديم هو في الأصل الاستثمار في ذات الإنسان كونه العنصر الأساسي في المعادلة البيئية.

إن المحافظة على الموارد الطبيعية هي متطلب قيمي أخلاقي وحتى شرعي في المقام الأول قبل أن يكون اقتصاديًا أو قانونيًا مصداقًا لقوله عز وجل: "ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها" الآية 55 من سورة الأعراف، وقوله أيضًا جل جلاله:" ولا تبغى الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين" الآية 77 من سورة القصص.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

1- الجرائد الرسمية والقوانين والوثائق الرسمية

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 11 الصادرة بتاريخ 19 فيفري 2003,والقانون 03-01 المؤرخ في 17 فيفري 2003, وكذلك القانون رقم 03-02 المؤرخ بذات التاريخ, وأيضًا القانون 03-03 المؤرخ بذات التاريخ.
2- القوانين (03-10) المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ثم القانون (90-29) المعدل والمتمم.
3- القانون الجزائري (02-02) المتضمن حماية وتنمية السواحل المؤرخ في 5 فيفري 2002 وهو قانون يتعلق بحماية المناطق الساحلية الطبيعية بمنع الأنشطة المكثفة مثل الاستجمام و الرياضيات البحرية و المخيمات على مستوى المناطق الأيكولوجية الحساسة زيادة على منع التوسع العمراني فيها و النشاط الصناعي.
4- إحصائيات منشورات وزارة التهيئة العمرانية و البيئة و الإقليم لسنة 2003, "

5- تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية مستقبلنا المشترك منشورات الأمم المتحدة التقرير النهائي.1987.

2- الكتب:

6- أحمد مالحة: الرهانات البيئية في الجزائر: مطبعة النجاح,2000.

7- هاشم مرزوك الشمري, حميد عبيد الزبيدي و إبراهيم الجوراني, الاقتصاد الأخضر, مسار جديد في التنمية المستدامة, عمان دار الإمام للنشر و التوزيع, ط1, 2016.

8- زين الدين عبد المقصود, قضايا بيئية معاصرة, المواجهة و المصالحة بين الانسان وبيئته, ط2,الكويت: دار البحوث,1998.

9- سالم حميد سالم وطارف سلمان, العلاقة التفاعلية بين السياحة والبيئة المستدامة, مجلة السوق وحماية المستهلك, العدد 22, بغداد:2009.

10- عبد الغني حسونه, الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة, أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق تخصص قانون الأعمال, كلية الحقوق الجزائر 2012.

11- رمضان محمد مقلد وآخرون, اقتصادات الموارد البيئية, الإسكندرية: الدار الجامعية 2000.

12- الرفاعي سلطان, التلوث البيئي, الأسباب, الأخطار والحلول, عمان: دار أسامة للنشر,2009.

13- الروابطة زياد, السياحة البيئية: الأسس والمقومات, ط1,عمان: دار زمزم للنشر, 2008.

14- ضياء مجيد الموسوي, الاقتصاد الجزائري في مواجهة أزمة: تهاوي أسعار الطاقة 2014 و إلى غير رجعة, الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة, 2015.

15- محمد إبراهيم محمد شرف, المشكلات البيئية المعاصرة, القاهرة: دار المعارف 2008,ص,195 وما يليها.

16- مصباح عامر, الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية: مناقشة النماذج النظرية, القاهرة- الجزائر: دار الكتاب الحديث, 2015.

17- نادية محمد صالح الإدارة البيئية القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية, 2005.

18- نبيلة إسماعيل أرسلان, التأمين ضدّ أخطار التلوث, الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة 2007.

3- المجلات:

1- حمدي باشا رابح, التنمية السياحية بالجزائر: الواقع و الطموح مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة, جامعة الجزائر, العدد 12, 2005.(نقلا عن جريدة الشعب 1998/05/10).

2- صالح عمر فلاحي, " التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال في الشمال و اتساع الفقر في الجنوب ", مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير, (جامعة فرحات عباس سطيف) العدد 2004.

3- محول مطانيوس, عدنان غانم, نظم الإدارة البيئة و دورها في التنمية المستدامة, مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية, المجلد 25,العدد 02, 2009.

المراجع باللغة الاجنبية:

1- Akroum EL Hadi, perspectives de développement eco touristique au parc national DIELKALA, thèse de magistère en aménagement urbain, faculté de science de la terre, université BADJI MOKHTAR ,ANNABA, 2014.

2- Brayan H. Farrell and Robert W .Maclellan, Annale Of Tourism research, vol 14,usa 1987.

3- Le Future d'un monde sans pétrole : les opposrtunités L'Algérie , sous la direction, de CHEMS EDDINE CHITOUR , Alger : ENAG,212.

4- Akroum EL Hadi, perspectives de développement eco touristique au parc national DIELKALA, thèse de magistère en aménagement urbain, faculté de science de la terre, université BADJI MOKHTAR ,ANNABA, 2014,P,28.

5- Oil and gas journal " estination of oil and gas in Algéria ", (USA: penwell Houston,2010) p, 07.

6- Brayan H.Farell and Robert W.Mclellan, " Tourism and physical environment.

7- http:// Fr.Wikipedia.org / wiki/ Tourism.